يعرف العالم حاليا تطورات وتحولات اقتصادية كبيرة، وفي ظل هذه التطورات برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات والأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

فلقد أدت زيادة حدة المنافسة ما بين البنوك التجارية إلى زيادة حجم الإقراض وهو ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل حول كيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول أجال استحقاقها، مما دفع بالبنك للدخول في مجال التعثر المالي حيث بلغ عدد قضايا الاستيلاء على أموال البنوك التي تمكن العملاء فيها من الحصول على قروض كبيرة وبضمانات وهمية أو غير كافية رقما كبيرا، مما أدى إلى تعرض البنوك لمتاعب نقدية وإقراضية لدرجة فقداهما كيانها وثقتها من طرف المتعاملين معها، وعليه يعتبر التحصيل البنكي للقروض أكبر ما يشغل مسئولي البنك الذين تعددت محاولتهم في بذل مجهودات خاصة للخروج من هذه الأزمة.

فالطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، لذلك فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي إدارة المخاطر وليس تجنبها، لذا فإن قرار المنح المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للبنوك لتقليل الوقوع في المخاطر الاقراضية، ولكن هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة البنوك والعميل كالقرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في تعثر القروض وصعوبة استردادها، لذا لا يمكن لأي بنك مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب هذه المخاطر وكنتيجة لذلك ازدادت الحاجة لتحليل قرار الإقراض ودراسة الأساليب والتقنيات المتبعة وذلك من اجل الوصول إلى اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد يتعرض لها البنك.

الإشكالية الرئيسية: بناءا على ما تم استعراضه نستخلص معالم الإشكالية التي يقوم عليها البحث على شكل صياغة التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم إدارة وتسيير مخاطر القروض في تحسين أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة؟

التساؤلات الفرعية: حتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ماذا نعني بالقروض البنكية؟

2-ما المقصود بإدارة مخاطر القروض البنكية؟

3-فيما تتمثل الإجراءات والأساليب المتبعة من طرف البنك لتسيير وتقليل مخاطر القروض؟

4-ما هي الضمانات التي يشترطها البنك لتغطية هذه المخاطر؟

5-ما هي الإجراءات المتبعة لتحصيل القرض في حالة تعرضه لخطر عدم التسديد؟

فرضيات الدراسة:

1-**الفرضية الرئيسية:** يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة في التنمية المحلية والوطنية من خلال القروض الممنوحة للمستثمرين، وفي نفس الوقت تسعى هذه الوكالة لإدارة وتسيير مخاطر القروض المقدمة من أجل تحسين أداء الوكالة محل الدراسة.

2- الفرضيات الفرعية: للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ إدارة مخاطر القروض هي مجموع الإجراءات والأساليب التي من شأنها التحكم والتقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك؛
- ✓ تعتمد البنوك على أساليب وتقنيات مختلفة لتقدير وتقييم مخاطر القروض والتي على أساسها يتم إصدار قرار الموافقة على منح القرض؛
- ✓ المعايير المنتهجة من طرف البنك في منح القروض والضمانات التي اشترطها لتجنب المخاطر وتتمثل في السياسة الاقراضية المحكمة التي يتبعها البنك؛
- ✓ يمثل خطر عدم التسديد أهم الأخطار التي يتعرض لها البنك عند منحه للقروض وتعتبر الضمانات المقدمة من طرف العميل ، الوسيلة الأضمن لمواجهة هذا الخطر.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها القطاع البنكي والمالي في اقتصاديات الدول، وما يواجهه هذا القطاع من تحديات خاصة في مجال منح القروض وكيفية تسييرها، بالإضافة لمعرفة الطرق والكيفيات الواجب إتباعها لتقييم خطر القرض والوقاية منه، بالإضافة إلى الوسائل الواجب استعمالها في تحصيل مستحقاته.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية، وذلك بغرض التقليل والتحكم فيها مستقبلا، ودراسة ما هو معمول به في البنك محل الدراسة خاصة في ظل اقتصاد السوق المنطوي على عنصر المخاطر.

دوافع اختيار الموضوع: تتمثل أهم أسباب اختيار هذا الموضوع في الآتي:

- الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- التأثير الكبير لمخاطر القروض البنكية على المؤسسات البنكية؛
- إبراز أهمية إدارة مخاطر القروض البنكية وذلك بغرض التقليل والتحكم في المخاطر الاقراضية؛
- دراسة ما هو منتهج في البنك محل الدراسة خاصة في ظل اقتصاد السوق المنطوي على عنصر المخاطرة وتوضيح الأساليب التي يتبعها البنك للتقليل والحد منها؛
- الاهتمام الشخصي، والشعور بقيمة وأهمية الموضوع في وقتنا الحالي.

محددات الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية التي قمنا بطرحها وبغية تحقيق أهداف بحثنا قمنا بوضع محددات البحث كما يلي:

- البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر القروض البنكية والضمانات المقدمة؛
- البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية(وكالة تبسة488)؛
- البعد الزمني: خلال مدة تربصنا التي تمت في مدة شهرين.

الدراسات السابقة:

إذا تتبعنا الدراسات السابقة الخاصة بإدارة مخاطر القروض البنكية نجد أن الموضوع يحضى بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات نظرا لأهميتها البالغة وتأثيرها الكبير على الاقتصاد ككل ومن بين هذه الدراسات نجد:

- **الدراسة الأولى:**

سالمي فيصل بعنوان:"**تقدير مخاطرة القروض وفق الطرق الإحصائية**" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، شعبة إدارة مالية، جامعة تبسة،2011. حيث توصل إلى أن اعتماد البنوك على الطريقة الكلاسيكية يساعد على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض وليس تقليل المخاطرة إلى أدنى حد ممكن كون هذه الطريقة تعتمد على استعمال مؤشرات مالية منفصلة عن بعضها البعض، فتقدير مخاطر القروض وفق طريقة التنقيط كإحدى الطرق الإحصائية تمكن من التنبؤ بخطر عدم التسيد.

- **الدراسة الثانية:**

حمني حورية:"**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**"، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 والتي توصلت خلالها إلى أن الجزائر قد بينت رغبة وإرادة في نقل المعايير الاحترازية العالمية إلى المستوى الوطني، وأكثر دليل على ذلك هو تطبيق معايير موجهة مبدئي إلى البنوك ذات الصفة الدولية الأكثر عرضة للمخاطر من وجهة النظر النظامية، ومن أجل تذليل صعوبات نقل هذه المعايير فقد تم تطبيق التنظيم الاحترازي في الجزائر بطريقة تدريجية.

- **الدراسة الثالثة:**

أحمد قارون :"**مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**" وقدمها بجامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013. ودرس من خلالها تقييم معيار رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مقارنة بما نصت عليه لجنة بازل في اتفاقياتها.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة المشكلة موضوع الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي في الأجزاء النظرية للبحث وذلك لمعرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها أثناء منحه القروض والكشف عن مبادئ إدارتها وتقنيات وأساليب تسييرها والتقليل منها، بينما اعتمدنا منهج دراسة الحالة في إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منحه القروض وتحصيلها في حالة تعرضه لخطر عدم التسديد.

خطة الدراسة:

لمحاولة الإلمام بكل جوانب الموضوع فانه سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة مع وجود تمهيد وخلاصة لكل فصل، وتليهم خاتمة عامة تمثل ملخص البحث:

-**الفصل الأول:** نتناول فيه البنوك التجارية والقروض البنكية في ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول ماهية البنوك التجارية أما المبحث الثاني فيتمثل في عموميات حول القروض البنكية وتعرضنا في المبحث الثالث لمخاطر القروض البنكية والضمانات المقدمة؛

-**الفصل الثاني:** يشمل إدارة مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية والذي يشمل ثلاث مباحث ففي البحث الأول تم التعرض الأسس النظرية لإدارة مخاطر القروض البنكية بينما في المبحث الثاني فتعرضنا لطرق تسيير هذه المخاطر، إضافة إلى المبحث الثالث الذي يتعرض لمخاطر القروض البنكية وفق لجنة بازل؛

-**الفصل التطبيقي:** يتناول تقديما لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الأم ووكالة تبسة 488، وكدراسة تطبيقية كيفية منح هذه الأخيرة للقروض والإجراءات الوقائية لمواجهتها ومحاول التقليل منها.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مكان التربص؛
- نقص الوعي الثقافي لدى موظفي البنك حول موضوع إدارة مخاطر القروض البنكية؛
- عدم مقدرتنا على الاتصال بإدارة المخاطر المتواجدة بالبنك وذلك بسبب غياب القائمين عليها.